الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2025/2

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
26 March 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الثامنة عشرة

نيويورك، 10-12 حزيران/يونيه 2025

البند 5 (ب) '1' من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية: مناقشات

المائدة المستديرة

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز سياسات التنمية الاجتماعية من خلال التمويل الابتكاري

مذكرة معلومات أساسية للمائدة المستديرة 1

أولا - مقدمة

1 - تنعقد الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل توقعات ضعيفة للنمو الاقتصادي العالمي، مع ما يترتب على ذلك من آثار عميقة على تمويل التنمية[1]. والواقع أن الأبحاث الأخيرة تشير إلى أن التمويل الإنمائي الطويل الأجل سيكون نادرا (انظر A/79/130). ويقترن ذلك بأزمات متفاقمة، منها الانهيار المناخي وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار النزاعات، مما يشكل تحديات مستفحلة في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2 - ومع أن المساعدة الإنمائية الرسمية كانت تتزايد في الفترة السابقة لعام 2023، فإن الإعلانات والاتجاهات الأخيرة تشير إلى أنها لا تزال أقل بكثير من الرقم المستهدف لها وهو 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للعديد من البلدان المانحة. ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن المساعدة الإنمائية

* CRPD/CSP/2025/1.

(1) *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2025* (منشورات الأمم المتحدة، 2025).

210425 070425 25-04874 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الرسمية المتعلقة بالإعاقة مثلت 25 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية القابلة للتخصيص التي أبلغت عنها الجهات المانحة التي طبقت مؤشر الإعاقة في عام 2023. وتشمل هذه المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المراعية لمنظور الإعاقة المشاريع التي يكون فيها إدماج هذا المنظور الهدف الرئيسي أو هدفاً ثانوياً. ومع أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الشاملة لمنظور الإعاقة قد خُصصت منها 4 في المائة للمشاريع التي أدمجت هذا المنظور كهدف رئيسي في عام 2020، فقد انخفضت هذه النسبة إلى 1 في المائة فقط في عام 2023[2]. وفضلا عن ذلك، فقد كانت مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية توجه على نحو متزايد نحو التمويل المناخي والمنافع العامة العالمية الأخرى والمساعدة الإنسانية، بما في ذلك تكاليف اللاجئين في البلدان المانحة، وبعيدا عن نتائج التنمية المستدامة الطويلة الأجل (انظر E/2025/8).

3 - وتشير استنتاجات *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2024* إلى أن الفجوات في تمويل التنمية المستدامة تتراوح بين 2,5 و 4 تريليونات دولار، مع وجود توافق آراء مستقر على تقديرات تشير إلى احتياج البلدان النامية إلى استثمارات إضافية تبلغ حوالي 4 تريليونات دولار سنويا، وقد ازداد هذا الرقم إلى أكثر من الضعف منذ بدء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي الوقت نفسه، تتضاءل إمكانية الحصول على التمويل الميسور التكلفة، حيث تواجه عدة بلدان النامية، في المتوسط، مدفوعات فائدة أعلى على رصيد ديونها السيادية الكلي مقارنة بالبلدان المتقدمة النمو[3].

4 - والبلدان التي تواجه أعباءً مرتفعة في خدمة الدين تحوّل الموارد بعيداً عن الاستثمارات في سياسات التنمية الاجتماعية، في الوقت الذي يفاقِم فيه الانهيار المناخي حالة الضعف والفقر القائمة فيها. ويحدث هذا في مناخ عالمي شهد ازديادا كبيرا في الفقر المدقع بين عامي 2019 و 2022، نتيجة لجائحة كوفيد-19 والأزمات التي أعقبتها[4].

5 - وفي ضوء المناخ الاقتصادي العالمي الحالي، ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، باتت الدعوة في غاية الإلحاح إلى صوغ وتمويل مسارات إنمائية جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب[5].

6 - ويعود تاريخ الأساس المفاهيمي للتمويل الابتكاري إلى ستينيات القرن الماضي وقد نشأ عن الحاجة المتزايدة لتعزيز وتنويع التدفقات المالية نحو البلدان النامية، لدعم المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال المساعدة المالية الرسمية، ضمن المنظور الأوسع للتعاون الدولي من أجل التنمية[6]. وعلى الرغم من تطور تعاريف التمويل الابتكاري وأنواعه وأدواته على مر السنين، فإن خصائصه الرئيسية هي: كونه مصدرا

(2) قاعدة بيانات نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المتاحة على https://data-explorer.oecd.org/ (اطُّلع عليها في 20 شباط/فبراير 2025).

(3) *Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads* (United Nations publication, 2024), p. 2.

(4) *On the Road to the Second World Summit for Social Development: Contributions from the Regional Commissions* (United Nations publication, 2025), pp. 108 and 109.

(5) *تقرير تمويل التنمية المستدامة 2024*، موجز تنفيذي.

(6) Barry Herman, “Half a century of proposals for ‘innovative’ development financing”, Department of Economic and Social Affairs Working Paper No. 125 (United Nations, 2013).

مستقرا وطويل الأجل للتمويل الإضافي للتنمية، يتمتع بدرجة من الحدوث التلقائي والقابلية للتنبؤ به؛ واستناده إلى التضامن كأساس للجهود الدولية لجمع التمويل؛ واستخدامه لمعالجة حالات فشل الأسواق؛ والمشاركة الواسعة النطاق من جانب مجموعة متنوعة من المؤسسات والجهات الفاعلة خارج نطاق الحكومات الوطنية[7]. يضاف إلى ذلك أن هذه الآليات عادةً ما تنطوي على عنصر ابتكاري، وذلك، مثلا، في الحالات التي يُنظر فيها إلى ترتيبات التمويل على أنها جديدة وغير تقليدية[8].

7 - وبما أنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه عالمياً للتمويل الابتكاري، فإن المصطلح يظل معرفا تعريفاً فضفاضاً، ويشير بشكل عام إلى "الآليات والحلول التي تزيد من حجم التدفقات المالية وكفاءتها وفعاليتها"، باعتبارها مكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية وداعمة لها، والتي عادة ما يكون من أهدافها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة[9]. والواقع أن هناك من أشار إلى أن هذا المصطلح قد وُسعت دلالته كثيرا ليشمل عدداً لا يحصى من الآليات والأدوات، بحيث يتضمن أساسا أي تدبير أو آلية يمكن أن تسد فجوات التمويل خارج التدفقات المالية الرسمية (انظر A/64/189).

8 - ومن ثم، تشمل التدابير والآليات والأشكال والأدوات التي تعتبر تمويلاً مبتكراً ما يلي: التمويل المتناهي الصغر؛ والتمويل الخيري؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والسندات الخضراء والسندات الزرقاء وسندات اللقاحات؛ وسندات الأثر الاجتماعي وسندات الأثر التنموي؛ والضرائب والرسوم، مثل ضريبة التضامن؛ وخفض تكاليف تدفقات التحويلات المالية؛ والتمويل المناخي؛ وضرائب الكربون أو الانبعاثات؛ وحقوق السحب الخاصة؛ والتمويل المختلط[10].

9 - وبعد أن مضى منتصف الطريق المرسوم لتنفيذ خطة عام 2030 ونظراً للفجوات المتزايدة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، هناك حاجة فورية لتوسيع نطاق التمويل الابتكاري الجديد وتسريع وتيرة استحداثه، باتباع نهج متعدد الجوانب يستهدف مجموعة من الغايات المتضمّنة في أهداف التنمية المستدامة، بالتوازي مع الجهود الدولية لسد فجوات التمويل بشكل عاجل وتجديد إطار التمويل الدولي[11].

10 - وتبين مذكرة المعلومات الأساسية هذه كيف يمكن تسخير التمويل الابتكاري وتوجيهه نحو تعزيز السياسات الاجتماعية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال ضمان استجابة هذا التمويل لاحتياجات وأولويات الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

---

(7) المرجع نفسه، والوثيقة A/64/189.

(8) Matthieu Boussichas and Patrick Guillaumont, eds., *Financing Sustainable Development: Addressing Vulnerabilities* (Clermont-Ferrand, France, Fondation pour les études et recherches sur le développement international-Economica, 2015).

(9) United Nations Economist Network, "Policy brief: innovative financing mechanisms and solutions". متاح من خلال الرابط التالي: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/innovative_fincancing_14_march.pdf.

(10) تُعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التمويل المختلط بأنه مزيج من مصادر مختلفة لرأس المال من القطاعين الخاص والعام على حد سواء للاستخدام الاستراتيجي في الاستثمارات ذات الهدف الإنمائي، من أجل تعبئة تمويل إضافي للتنمية المستدامة. انظر OECD, *Making Blended Finance Work for the Sustainable Development Goals* (Paris, 2018).

(11) انظر "Zero draft: outcome document of the Fourth International Conference on Financing for Development", 17 January 2025.

ثانيا - الأطر المعيارية والصكوك السياساتية الدولية ذات الصلة

11 - اعتمدت الدول الأعضاء إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن التاريخيين (انظر A/CONF.166/9) في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن عام 1995. وقد تعهدت الدول الأعضاء فيهما بوضع الإنسان في صميم التنمية والنهوض بالتنمية الاجتماعية من خلال 10 التزامات، لا سيما القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت الدول الأعضاء بتخصيص موارد لتحقيق التقدم الاجتماعي وتعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية. وقد كان هذا الاتفاق التاريخي المخطط الإرشادي للتنمية الاجتماعية منذ اعتماده.

12 - وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة عقود على مؤتمر القمة العالمي التاريخي للتنمية الاجتماعية، دعت الجمعية العامة، في قرارها 261/78، إلى تنظيم مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في الدوحة في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وتتمثل أهداف مؤتمر القمة العالمي الثاني في معالجة أوجه القصور في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وإعادة الالتزام بمبادئهما، مع إعطاء زخم لخطة عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت الجمعية العامة بأن المواضيع الرئيسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية، أي القضاء على الفقر، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل اللائق للجميع، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، مواضيع مترابطة يعزّز كل منها الآخر.

13 - وخطة عام 2030، التي اعتمدتها الدول الأعضاء في عام 2015، هي خطة عمل تستند إلى الركائز الخمس للتنمية المستدامة، وهي: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكات. ومن المهم في هذا الإطار الإشارة إلى أن أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة تشمل أهداف التنمية الاجتماعية، بما في ذلك هدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع)، والهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف 8 (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها). ويجسد التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب مبدأ أن أهداف التنمية المستدامة عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة.

14 - أما فيما يتعلق بالإطار المعياري الدولي الذي يحكم تمويل التنمية، فإن توافق آراء مونتيري التاريخي الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (انظر A/CONF.198/11) وضع مسألة تمويل التنمية بشكل راسخ ضمن قائمة الاهتمامات العالمية ورسَّخ نهجاً شاملاً ومتكاملاً للتعامل مع الطابع المتعدد الأبعاد لتحدي التنمية العالمية. وقد كان المؤتمر المذكور هو المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية.

15 - وعقب اعتماد خطة عام 2030 في عام 2015، اعتُمدت خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لتوفير مخطط عملي لتعبئة الموارد العامة المحلية والمؤسسات التجارية الخاصة والتمويل الخاص على الصعيدين المحلي والدولي؛ وتعزيز التعاون الإنمائي الدولي والتجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ ومعالجة مشكلة الديون والقدرة على تحمل الديون ومعالجة القضايا البنيوية؛ وتحفيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

16 - وقد ذُكر مفهوم التمويل الابتكاري في توافق آراء مونتيري (انظر الفقرة 44) وظل يتطور منذ ذلك الحين، خلال المؤتمرات الدولية اللاحقة لتمويل التنمية[12]. وأدى ذلك إلى إنشاء الفريق الرائد المعني بالتمويل الابتكاري للتنمية[13]، ومجموعة أصدقاء تمويل أهداف التنمية المستدامة، عقب اعتماد خطة عام 2030 في عام 2015. وجددت الدول الأعضاء التزامها باستحداث حلول تمويلية مبتكرة في إطار خطة عمل أديس أبابا، ومؤخراً في ميثاق المستقبل.

17 - وعلى وجه التحديد، تهدف الدول الأعضاء صراحة، ضمن الإجراء 4 من ميثاق المستقبل، إلى دعم البلدان النامية لتحفيز زيادة استثمارات القطاع الخاص في التنمية المستدامة، بطرق منها تعزيز آليات وشراكات التمويل الشاملة للجميع والابتكارية (القرار 1/79، الفقرة 23 (ك)). كما تهدف صراحة إلى تحقيق نتيجة طموحة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (المرجع نفسه، الفقرة 23 (م)).

18 - ويهدف المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية[14]، الذي سيعقد في إسبانيا في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025، إلى جمع القادة الحكوميين وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والتجارية ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة؛ وتجديد إطار التمويل العالمي، بطرق منها إصلاح الهيكل المالي الدولي؛ وسد الفجوة في التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في الاقتصادات النامية[15].

19 - وقد اختُتمت الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[16]، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 والتي كثيرا ما يشار إليها على أنها "مؤتمر التمويل" بسبب تركيزها على التمويل المناخي، اختُتمت باعتماد هدف كمي جماعي جديد للتمويل المناخي، سيؤدي إلى ما يلي: (أ) مضاعفة التمويل المقدم إلى البلدان النامية ثلاث مرات من الرقم المستهدف السابق البالغ 100 بليون دولار سنوياً إلى 300 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2035؛ (ب) ضمان بذل جميع الجهات الفاعلة جهودا للعمل معاً من أجل زيادة التمويل المقدم إلى البلدان النامية، من المصادر العامة والخاصة، إلى مبلغ 1,3 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2035.

20 - وتتضمن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أحكاما معينة لها أهمية قصوى لموضوع مذكرة المعلومات الأساسية هذه. فعلى وجه التحديد، تبين المادة 4 (الالتزامات العامة) التزامات الدول الأطراف بجملة أمور منها: مراعاة حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع السياسات والبرامج (المادة 4 (1) (ج))؛ والقيام، فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باتخاذ التدابير اللازمة بأقصى ما تتيحه الموارد المتوافرة لديها، وحيثما يلزم، في إطار التعاون الدولي، للتوصل تدريجيا إلى إعمال هذه الحقوق إعمالا تاما (المادة 4 (2))؛ والتشاور وثيقا مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم

(12) انظر إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وخطة عمل أديس أبابا.

(13) انظر https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/development-assistance/innovative-financing-for/.

(14) انظر https://financing.desa.un.org/ffd4.

(15) انظر أيضا "Zero draft: outcome document of the Fourth International Conference on Financing for Development".

(16) انظر https://unfccc.int/news/cop29-un-climate-conference-agrees-to-triple-finance-to-developing-countries-protecting-lives-and.

الأطفال ذوو الإعاقة، من خلال المنظمات التي تمثلهم، بشأن وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات الرامية إلى تنفيذ هذه الاتفاقية، وفي عمليات صنع القرار الأخرى بشأن المسائل التي تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإشراكهم فعليا في ذلك (المادة 4 (3)).

21 - وبالمثل، تتضمن المادة 9 (إمكانية الوصول)، والمادة 24 (التعليم)، والمادة 25 (الصحة)، والمادة 27 (العمل والعمالة)، والمادة 28 (مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية) أحكاماً هامة تتعلق بأهداف التنمية الاجتماعية.

22 - وفيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالتمويل من الاتفاقية، تُوجب المادة 32 (التعاون الدولي) أن تضمن الدول الأطراف شمول التعاون الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة واستفادتهم منه، بما في ذلك البرامج الإنمائية الدولية (المادة 32 (1) (أ)). وتنص كذلك على الالتزام بتسهيل ودعم بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية والاقتصادية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك عن طريق تيسير الحصول على التكنولوجيا الميسرة والمساعِدة وتقاسمها، وعن طريق نقل التكنولوجيا (المادة 32 (1) (ب) و (د)).

23 - وتنص المادة 33 (3) من الاتفاقية على أن يسهم الأشخاص ذوو الإعاقة في عملية رصد تنفيذ الاتفاقية وأن يشاركوا فيها مشاركة كاملة. ويجب أن يتم التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم وإشراكهم بفعالية منذ مرحلة التصميم وحتى الموافقة النهائية على القوانين والسياسات والبرامج، سواء كانت ذات طابع عام أو خاصة بالإعاقة[17].

24 - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في تعليقاتها العامة، توجيهات بشأن التزامات الدول الأطراف بموجب المواد 27 و 4 (3) و 33 (3) و 24 من الاتفاقية[18].

25 - وعلاوة على ذلك، أكدت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في تقرير يركز تحديدا على إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الحماية الاجتماعية (A/70/297، الفقرات 2 و 19 و 20)، أن الاتفاقية في مادتها 28 قد دونت لأول مرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقَ في الحماية الاجتماعية، الذي يرتبط بالحق في مستوى معيشي لائق. لذلك يجب أن تستند نظم الحماية الاجتماعية إلى نموذج الإعاقة القائم على حقوق الإنسان وإلى النموذج الاجتماعي للإعاقة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. ومن الناحية العملية، تنص المادة 28 على التزام الدول الأطراف بضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بإمكانية الوصول إلى البرامج والخدمات العامة للحماية الاجتماعية، دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وكذلك إلى المزايا أو البرامج أو الخدمات الخاصة بالإعاقة.

ثالثا - القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال استخدام التمويل الابتكاري لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

26 - على الرغم من أنه جرى يقيناً إحراز تقدم منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام 1995، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون في جميع المناطق تحديات وعوائق في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. ولا يزال القضاء على الفقر والفقر المدقع، وإرساء التعليم الجامع، وتوسيع نطاق الحماية

(17) اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 7 (2018)، الفقرة 15.

(18) التعليق العام رقم 8 (2022)، والتعليق العام رقم 7 (2018)، والتعليق العام رقم 4 (2016)، على التوالي.

الاجتماعية، وتعزيز ظروف العمل الشاملة للجميع، من التحديات الرئيسية التي تواجه جميع المناطق[19]. وعلاوة على ذلك، أدت الاتجاهات العالمية، مثل التحولات الديمغرافية والتحول التكنولوجي السريع والتحول الأخضر، وتصاعد النزاعات واستمرار عدم الاستقرار الاقتصادي، إلى ظهور تحديات جديدة وناشئة في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة[20].

27 - ومن المرجح أن يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة والأسر التي تضم أشخاصا من ذوي الإعاقة في فقر، بسبب التكاليف الزائدة للموارد والخدمات الإضافية والأجهزة المساعِدة ومتطلبات إمكانية الوصول والرعاية الصحية التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة على مدار دورة حياتهم لتحقيق مستوى معيشي لائق على قدم المساواة مع الآخرين[21]. وقد يختلف مقدار التكاليف الزائدة المرتبطة بالإعاقة أيضاً حسب تعقيد الإعاقة وشدتها ونوعها، وكذلك حسب السن ومستوى المشاركة الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان أن يؤخذ تقدير التكاليف الزائدة المرتبطة بالإعاقة في الاعتبار عند وضع البرامج الاجتماعية، بما في ذلك برامج الحد من الفقر، وكذلك في قياس فقر الدخل لدى الأسر المعيشية[22].

28 - ويساهم حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على عمل كامل ومنتج، يتم اختياره بحرية وفي ظل ظروف عمل آمنة، في تحقيق الأمن المالي والاستقلالية ويعزز الشمول الاجتماعي. وتضم الالتزامات بموجب الاتفاقية ضمان شمول سوق ومكان العمل وإمكانية الوصول إليهما، بطرق منها توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة. ومع ذلك، لا تزال الحواجز البيئية والسلوكية مستحكِمة في إعاقتها لإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل إلى العمل وسوق العمل. ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون التمييز طوال دورة التوظيف؛ ويحصلون عادةً على أجور أقل؛ ويمثَّلون تمثيلاً مفرطاً في القطاع غير الرسمي؛ وما زالوا عرضة للعمل في مرافق العمل المغلقة أو المعزولة؛ ولا يحصلون على أجر متساوٍ مقابل العمل المتساوي القيمة؛ ولا يتمتعون بعقود عمل تشمل مزايا الضمان الاجتماعي[23].

29 - وفي البلدان النامية، يعمل غالبية مَن يعملون من الأشخاص ذوي الإعاقة في الاقتصاد غير الرسمي (54 في المائة)، في حين أن الشباب والنساء من ذوي الإعاقة معرضون بدرجة أكبر للبطالة وعدم التدريب أو التعليم[24]. وكثيرا ما تكون النساء ذوات الإعاقة، والأشخاص ذوو الإعاقة من الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقات النفسية والاجتماعية، والأشخاص ذوو الإعاقة الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في فقر، عرضة للمعاملة التمييزية في العمل والتوظيف (CRPD/CSP/2024/4، الفقرة 17).

(19) *On the Road to the Second World Summit for Social Development*.

(20) المرجع نفسه، p.108.

(21) *Disability and Development Report 2024: Accelerating the Realization of the Sustainable Development Goals by, for and with Persons with Disabilities* (United Nations publication, 2024), pp. 54 and 59.

(22) المرجع نفسه، p.73.

(23) المرجع نفسه، p.58؛ والتعليق العام رقم 8 (2022).

(24) *Disability and Development Report 2024*, p. 243.

30 - والتعليم الجامع والجيد مساهم أساسي في التنمية الاجتماعية وفي حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على عمل وفي تأمينه. ومع ذلك، يُحرم عدد كبير جدا الأشخاص ذوي الإعاقة من الحق في التعليم الجامع، حيث يتلقى العديد منهم التعليم في أماكن منفصلة ذات جودة متدنية. يضاف إلى ذلك أن التمييز، ونقص الوعي والتدريب والخبرة أو القدرات الفنيتين، وعدم كفاية التمويل لدعم التعليم الجامع؛ وعدم توافر البيانات والبحوث المصنفة حسب الإعاقة بشأن فوائد التعليم الجامع وتنفيذه، من العوامل التي تساهم في إعاقة الحصول على التعليم الجامع[25].

31 - ومن المرجح أن يكون الأطفال ذوو الإعاقة أكثر تعرضا لعدم الالتحاق بالمدارس من الأطفال غير ذوي الإعاقة، كما أن احتمال إتمام الملتحقين بالمدارس منهم لتعليمهم الابتدائي والثانوي والعالي أقل من احتمال إتمامه من قبل أقرانهم من غير ذوي الإعاقة[26]، الأمر الذي يؤثر على فرص حصولهم على العمل وكسب العيش في المستقبل. ومن المرجح أن تكون الفتيات ذوات الإعاقة أكثر تعرضا لعدم الالتحاق بالمدرسة والانخراط في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، ونتيجة لذلك، كثيرا ما تكون معدلات إلمامهن بالقراءة والكتابة أقل من معدلات إلمام قريناتهن من غير ذوات الإعاقة أو أقرانهن الذكور من ذوي الإعاقة[27].

32 - والحماية الاجتماعية، التي اعتُرف بكونها من العوامل الدافعة إلى الشمول الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، توفر أيضا الأمن المالي وتساهم في المواطنة الفاعلة (انظر A/70/297). وفيما يتعلق بحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الحماية الاجتماعية، كثيرا ما تكون النظم القائمة غير كافية وتكون تغطيتها متفاوتة إذا أُخذت في الاعتبار التكاليف الإضافية المتعلقة بالإعاقة. ولا تزال معايير الأهلية تستند عموما إلى نموذج طبي للإعاقة، متجاهلة التداعيات الاجتماعية للتعايش مع الإعاقة والحواجز المختلفة - البيئية والسلوكية والمالية - التي تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل والتعليم والتدريب المهني. وقد يزداد تفاقم هذا الأمر تبعا لمدى تعقيد وشدة الإعاقة. وتتألف الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان من مزيج من الخطط القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات، مما يحرم الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يواجهون عوائق في الحصول على العمل والتعليم، فضلاً عن استبعاد الأطفال وكبار السن ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. يضاف إلى ذلك أن المعلومات المتعلقة بالمزايا الخاصة بالإعاقة أو غيرها من المزايا العامة وكيفية التقدم للحصول عليها ليست دائماً في متناول مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ويسري نفس الشيء على مراكز الدفع[28].

33 - وبحلول عام 2020، كان 34 في المائة فقط من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة على مستوى العالم يتلقون إعانات نقدية. ويتأثر الأطفال ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب بالتغطية غير المتكافئة لنظم

(25) التعليق العام رقم 4 (2016)، الفقرة 4.

(26) *Disability and Development Report 2024*, p. 138.

(27) انظر "Zero draft: outcome document of the Fourth International Conference on Financing for Development".

(28) *Promoting Inclusion through Social Protection: Report on the World Social Situation 2018* (United Nations publication, 2018), chap. V.

الحماية الاجتماعية والمزايا الاجتماعية وعدم كفايتها، حيث يتكبدون عموماً تكاليف أعلى مرتبطة بالإعاقة، مثل تكاليف الخدمات المتخصصة والأجهزة المساعِدة[29].

34 - والتمويل، بما فيه التمويل الابتكاري، له دور أساسي في تيسير وتسريع التنمية الاجتماعية من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. وتبعاً للتعريف المستخدم، بلغ إجمالي الأموال التي تم جمعها عبر سبل التمويل الابتكاري حوالي 37 بليون دولار بين عامي 2002 و 2011 (تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، أو 73 بليون دولار بين عامي 2000-2008 (تعريف البنك الدولي)، أو 94 بليون دولار بين عامي 2000-2013 (تعريف دالبرج وسيتي غروب)[30]. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن النمو المتوقع للتمويل الابتكاري يبدو واعداً[31]، فإنه لا يزال غير كافٍ إلى حد كبير لتلبية الاحتياجات من التمويل اللازم لتنفيذ خطة عام 2030.

35 - وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية في استحداث وتسخير إمكانات التمويل الابتكاري الحكومات الوطنية والمصارف المركزية، وكذلك المؤسسات المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، والحكومات المحلية والبلديات، والمواطنين العاديين (A/64/189، الفقرة 9). وتتيح الجهود الرامية إلى زيادة وتعبئة الإيرادات من التمويل الابتكاري مجالاً لإقامة علاقات تعاونية فيما بين أنواع مختلفة من أصحاب المصلحة ومعهم، في قطاعات وسياقات مختلفة، ولإقامة تحالفات بين حركات شتى، مثل الحركات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والحركات النسوية والشبابية والبيئية وحركات العدالة الاجتماعية، لتسريع التنفيذ الفعال للاتفاقية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[32]. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وسائل لتعبئة الموارد والمعارف والخبرات والتكنولوجيات الأخرى التي قد تساهم في زيادة الكفاءة[33].

36 - وقد أُحرزت بعض النجاحات الملحوظة في جمع الأموال من خلال التمويل الابتكاري، وتحديداً في قطاع الصحة. فعلى سبيل المثال، تأسست منظمة يونيتيد Unitaid في عام 2006 من قبل مجموعة من 11 بلدا لتوفير العلاج والأدوية لمكافحة الأمراض السارية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل[34]. وشملت هذه الآلية فرض البلدان الـ 11 ضريبة "تضامن" دولية على السفر الجوي، شكلت حصيلتها في عام 2011 وحده حوالي 70 في المائة من تمويل تلك المنظمة[35]. ونجح مرفق التمويل الدولي للتحصين على مدى السنوات الـ 18 الماضية في جمع الأموال للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، وهو تحالف دولي يضم جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص ويهدف إلى ضمان الاستخدام المنصف والمستدام للقاحات. ومن خلال إصدار سندات اللقاحات، جمع

(29) *Disability and Development Report 2024*, pp. 68 and 70.

(30) United Nations Economist Network, "Policy brief: innovative financing mechanisms and solutions", p. 2.

(31) Matthieu Boussichas and Vincent Nossek, "What's new in innovative financing?", Working Paper No. 227 (Fondation pour les études et recherches sur le développement international-Economica, 2018), p. 2.

(32) مدخلات موضوعية مقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لإثراء مناقشات المائدة المستديرة الثلاث للدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

(33) المرجع نفسه.

(34) انظر https://unitaid.org/.

(35) Herman, "Half a century of proposals for 'innovative' development financing", p. 7.

المرفق 5,8 بلايين دولار للتحالف العالمي وشكل مصدراً مستقرا للتمويل، مكّن التحالف من طرح لقاحات جديدة بسرعة، لا سيما أثناء حالات الطوارئ، مثل جائحة كوفيد-19 وتفشي فيروس إيبولا[36].

37 - ويؤدي الاتجاه العالمي الحالي للرقمنة السريعة للاقتصادات إلى ابتكارات واعدة وسبل لظهور آليات تمويل جديدة، يسهلها نمو تكنولوجيات الاتصالات المتنقلة والإنترنت. وتشير الأبحاث الحديثة إلى أنه يمكن تسخير تكنولوجيا سلسلة الكتل والعملات الرقمية لإتمام التحويلات المالية، مع إمكانية خفض تكاليف المعاملات بنسبة 75 في المائة وتقليل أوقات التحويل بشكل كبير[37]. وقد خضعت الضرائب الدولية لنقاش وتداول مطولين بسبب قدرتها الهائلة على توفير تمويل مستدام كبير، مع ما يترتب على ذلك من آثار تُضفي استقرارا على اقتصادات البلدان[38].

38 - وقد اتخذت خطوة مهمة ومبتكرة نحو توسيع نطاق التمويل من أجل التنمية المستدامة في 15 أيار/مايو 2024، عندما وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى مصارف التنمية المتعددة الأطراف من خلال شراء أداة رأسمالية هجينة بسقف أولي قدره 15 بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (حوالي 20 بليون دولار) (A/79/130، الفقرات 19-22).

39 - وثمة عثرات وتحديات محتملة ينطوي عليها التمويل الابتكاري. فالأهداف والتعاريف المبهمة، إلى جانب عدم اليقين المحتمل فيما يتعلق بالمراحل الزمنية وظهور تكنولوجيات جديدة وتطورها ونضوجها، تقف عائقا أمام التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات في السياسات والأنظمة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى عدم وضوح الولايات المنوطة بالحكومات، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على ثقة الجمهور إذا كانت أهداف التنمية ومكاسبها غير واضحة أو منخفضة للغاية، لا سيما في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث قد يُنظر إلى الأموال والموارد العامة على أنها ضائعة أو مهدرة[39]. ولم يكن التمويل المختلط بالحجم الذي يكفي لتلبية احتياجات تمويل التنمية، مع التركيز المفرط على المقبولية المصرفية وعلى كمية الرفع المالي ودرجته على حساب الأثر الإنمائي (المرجع نفسه، الفقرة 35). وعلاوة على ذلك، فإن التجارب الناجحة في التمويل الابتكاري يصعب تكرارها في قطاعات أخرى أو يتضح انطواؤها على تحديات من حيث استدامة النمو والوصول إلى الكتلة الحرجة[40]. ومن أجل المشاركة في التكنولوجيات الرقمية الناشئة وتعظيم فوائدها، يجب مضاعفة الجهود الرامية إلى سد الفجوات الرقمية، لا سيما فيما يتعلق

(36) انظر www.gavi.org/investing-gavi/innovative-financing/iffim.

(37) Sustainia, Ministry of Foreign Affairs of Denmark and Coinify, “Hack the future of development aid”, 2017, p. 15.

(38) Boussichas and Nossek, “What’s new in innovative financing?”, p. 2; and Herman, “Half a century of proposals for ‘innovative’ development financing”. انظر أيضاً توصيات لجنة الخبراء الدولية المعنية بتمويل التنمية في تقريرها الأخير (شباط/فبراير 2025)، المتاح عن طريق هذا الرابط: https://financing.desa.un.org/ICE/reports.

(39) United Nations Economist Network, “Policy brief: innovative financing mechanisms and solutions”, pp. 6 and 7.

(40) على سبيل المثال، مرفق التمويل الدولي للتحصين. انظر Boussichas and Nossek, “What’s new in innovative financing?”, p. 16.

بعدم المساواة في الوصول إلى الإنترنت[41]. وقد تكون زيادة وضوح الولايات المنوطة بالمصارف المركزية وتوسيع نطاقها لتشمل التنمية والاستدامة أمرين مفيدين وقد يعالجان بعضا من هذه التحديات[42].

40 - ومن الواضح أن الانتكاسات والتحديات التي تواجه تلبيةَ احتياجات التنمية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وتمويلَها لا تزال قائمة على الصعيد العالمي. وقد ركزت معظم آليات التمويل الابتكاري التي أُنشئت حتى الآن بشكل رئيسي على الرعاية الصحية أو البنية التحتية، مع استهداف عدد أقل منها للتعليم أو أهداف التنمية الاجتماعية الأخرى[43]. وعلى الصعيد القطري، يبلغ متوسط الإنفاق العام الوطني على البرامج الاجتماعية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ظلت راكدة منذ عام 2017[44]. وعلى نحو ما جرت مناقشته أعلاه، تشهد العديد من البلدان النامية تقلصا سريعا للحيز المالي، في ضوء التوقعات الاقتصادية المتشائمة الحالية. وبالتالي فهي غير قادرة على تعبئة الموارد الكافية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز سياسات التنمية الاجتماعية، مما يجعلها تعتمد بشكل متزايد على التدفقات المالية الرسمية (المرجع نفسه، الفقرة 24).

41 - ومع ذلك، اتُّخذت خطوات مهمة لمعالجة احتياجات التمويل والنقص في التمويل من خلال التمويل الابتكاري الذي يدمج منظور الإعاقة.

42 - فإدماج منظور الإعاقة في التمويل الابتكاري لسياسات التنمية الاجتماعية هو أمر حيوي لضمان تعبئة التمويل الكافي والموارد الكافية لتحقيق مكاسب التنمية الاجتماعية بما يعود بالنفع الفعلي على الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الصعيد الوطني، تشكل الميزانيات العامة جزءاً من مجموعة أكبر من الأدوات لتوجيه وتخصيص الأموال من التمويل الابتكاري نحو تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج وتقديم الخدمات العامة بالاشتراك مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلهم[45].

43 - وقد صُكت مصطلحات لاستخدامها في وضع السياسات وفي الدعوة من قِبل الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالميزانية، بما فيها مصطلحات متجاوبة مع الإعاقة ومستوعبة لها ومتوافقة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[46]. ومن بين المبادئ العامة لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في قرارات التمويل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل صياغة السياسات ووضع الميزانيات، من مرحلتي التصميم والتنفيذ إلى مرحلتي الرصد والتقييم، وإدماج مبدأي إمكانية الوصول والتصميم العام في صياغة السياسات وتخصيص الموارد وإعداد الميزانيات[47].

---

(41) المرجع نفسه، pp. 18 and 19.

(42) United Nations Economist Network, "Policy brief: innovative financing mechanisms and solutions", p. 4.

(43) Amy Bellinger, Arushi Terway, and Nicholas Burnett, *Innovative Financing Recommendations* (Washington, D.C., Results for Development Institute, 2016), p. 8.

(44) *تقرير الإعاقة والتنمية 2024*.

(45) مدخلات موضوعية مقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإثراء مناقشات الموائد المستديرة الثلاث.

(46) Centre for Inclusive Policy, "Clarification needed: inclusive, disability-responsive or CRPD-compliant budgeting?", May 2019; UN-Women, "Policy brief: gender- and disability-inclusive budgeting: issues and policy options", December 2023.

(47) International Disability Alliance and International Disability and Development Consortium, "The inclusion of persons with disabilities in financing for development", policy paper, December 2014.

44 - وقد طُرح مؤخراً مفهوم "الامتثال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة". وسيستلزم ذلك، من الناحية العملية، تحويل الأموال والموارد بعيداً عن السياسات أو المؤسسات أو البرامج التي تتعارض مع أحكام الاتفاقية، مثل المدارس المنفصلة، نحو السياسات والمؤسسات والبرامج التي تمتثل لأحكام الاتفاقية وتحترمها وتسعى إلى تنفيذها، مثل التعليم الجامع[48]. ويمكن تطبيق هذا المعيار على كل من سياسات التنمية الاجتماعية الخاصة بالإعاقة وسياسات التنمية الاجتماعية العامة ويمكن أيضاً الجمع بينه وبين منظور متعدد الجوانب، بحيث يتضمن أيضا، على سبيل المثال، تحليلاً جنسانياً[49].

45 - وقد حدثت تطورات ومبادرات إيجابية في وضع أطر وتوجيهات ومعايير من جانب الجهات المانحة لضمان إدماج منظور الإعاقة في مشاريع وسياسات التنمية الاجتماعية.

46 - فقد أصدرت مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي مؤخراً دليلاً للمستثمرين بشأن إدراج منظور الإعاقة في خياراتهم الاستثمارية، لا سيما في مجالات القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، عبر الاستفادة من التمويل الابتكاري، مثل التمويل المختلط[50]، وغيره. والدليل هو عبارة عن مجموعة أدوات عملية لدمج منظور الإعاقة في جميع مراحل دورة الاستثمار، من خلال: (أ) تحديد مجموعات معينة من أصحاب المصلحة والمستفيدين، مثل الموظفين ذوي الإعاقة؛ و (ب) ضمان أن تتضمن جميع أنشطة ما قبل الاستثمار منظور الإعاقة؛ و (ج) قياس نتائج وآثار ما بعد الاستثمار التي تركز تحديداً على الإعاقة.

47 - وصناديق الاستثمارات المناخية هي آلية متعددة الأطراف لتمويل التنمية تركز على جمع التمويلات المناخية وتخصيصها لـ 72 دولة. وبحلول عام 2024، كانت الصناديق قد حصلت على تعهدات من 15 بلدا مانحا بقيمة 10 بليونات دولار، مع جمع 62 بليون دولار إضافية من خلال التمويل المشترك. ومن المهم في هذا المقام الإشارة إلى أن مديري الصناديق وضعوا ورقة سياساتية بشأن تعميم مراعاة منظور الإعاقة في تمويل الصناديق للمناخ واستثمارها في العمل المناخي من خلال تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان توجيه التمويل المتعلق بالمناخ نحو العمل المناخي الذي "يصمم وينفذ بطرق تكفل احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها وإعمالها"[51]. وتماشياً مع ذلك، صمم مديرو الصناديق إطاراً تشغيلياً لإدماج منظور الإعاقة في الاستثمارات المناخية، يتماشى مع النموذج الاجتماعي للإعاقة المنصوص عليه في الاتفاقية، مع التركيز بشدة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويرتكز الإطار التشغيلي على نقاط العمل الرئيسية التالية: التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة والتشاور معهم؛ واعتماد نهج "عدم الإضرار" في تقييم المخاطر؛ والرصد والتقييم[52].

(48) Centre for Inclusive Policy, "Clarification needed: inclusive, disability-responsive or CRPD-compliant budgeting?".

(49) مدخلات موضوعية مقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإثراء مناقشات الموائد المستديرة الثلاث.

(50) International Finance Corporation, "Investing for inclusion: exploring a disability lens – a guide for investors", June 2024.

(51) Climate Investment Funds, *Disability Inclusion in Climate Finance: A Background Paper for the Disability Inclusion Approach for Climate Investment Funds* (Washington, D.C., 2024), p. 4.

(52) المرجع نفسه، pp. 20–24.

48 - وأصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مؤخراً مذكرة تقنية تتضمن مبادئ توجيهية لضمان أن تكون الميزنة المراعية لمنظور الإعاقة متوافقة مع الاتفاقية ومتسقة مع نهج حقوق الطفل[53]. وتعتمد المبادئ التوجيهية صراحةً النموذج الاجتماعي للإعاقة ونموذج الإعاقة المستند إلى حقوق الإنسان، بما يتفق مع أحكام الاتفاقية، وتتبنى مبدأ عدم التمييز. وتحدد المبادئ التوجيهية خطوات عملية لضمان إدماج منظور الإعاقة في جميع مراحل دورة الميزانية، مثل النص صراحة على إدماج منظور الإعاقة في الميزانيات الوطنية والقطاعية، وكذلك في خطط جمع الإيرادات؛ بما في ذلك الهدف الصريح المتمثل في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الميزانيات وتخصيص الموارد، لا سيما من أجل برامج وخدمات ومؤسسات التنمية الاجتماعية؛ وتعمُّد تهيئة المساحات والفرص والعمليات للأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة والانخراط في وضع الميزانيات؛ وإدماج التتبع المنتظم للإنفاق على إدماج منظور الإعاقة و/أو إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في نظم الإدارة المالية. وتوجد نقاط الدخول لاعتبارات إدماج منظور الإعاقة في جميع مراحل دورة الميزانية، بدءاً من تخطيط الميزانية وصياغتها والموافقة عليها وتنفيذها وحتى الرصد والإبلاغ والتدقيق.

49 - وقام البنك الدولي، في إطار التزامه بضمان أن تكون جميع مشاريع وبرامج التعليم التي يمولها شاملة لمنظور الإعاقة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2025[54]، بوضع ونشر مذكرة إرشادية بشأن المعايير التي يطبقها لتمويل المشاريع الاستثمارية الشاملة لمنظور الإعاقة في مجال التعليم[55]، وهي: (أ) مشاركة أصحاب المصلحة؛ و (ب) تحليل الإعاقة والتعليم الشامل لمنظور الإعاقة في السياق القطري؛ و (ج) اعتماد نهج ثنائي المسار لضمان تصميم المشاريع بطريقة تستوعب الجميع؛ و (د) رصد النتائج الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة كفئة مستفيدة والإبلاغ عن تلك النتائج.

50 - ومن الأمثلة الملموسة على إنشاء آلية تمويل ابتكاري للمشاريع والسياسات الخاصة بالإعاقة سندات الأثر الإنساني، الأولى من نوعها على الإطلاق، التي أنشأتها وأصدرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2017. وقد استُخدمت هذه السندات لجمع الأموال لبرنامج اللجنة لإعادة التأهيل البدني على مدى خمس سنوات[56]. وجَمعت آلية سندات الأثر الإنساني بين مستثمرين اجتماعيين من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الخيرية، ومجموعة من ممولي النتائج تضم حكومات إيطاليا وبلجيكا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومؤسسة "لا كايكسا" المصرفية التي يوجد مقرها في إسبانيا[57]. وقد حشدت اللجنة، من خلال سندات الأثر الإنساني، 26 مليون فرنك سويسري تقريبا لبرنامج إعادة التأهيل البدني لديها، الذي أشرف على بناء مراكز لإعادة التأهيل البدني والصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي ونيجيريا، ووفر أجهزة التنقل والعلاج الطبيعي للأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة

(53) UNICEF, "Disability-inclusive budgeting from a child rights perspective: pathways of change for UNICEF and partners", Technical Note No. 01-2024 (Nairobi, 2024).

(54) World Bank, "World Bank Group commitments on disability-inclusive development", 24 July 2018.

(55) World Bank, "Criteria for the World Bank's disability-inclusive investment project financing (IPF) in education", guidance note, April 2021, p. 8.

(56) انظر https://blogs.icrc.org/ir/en/2022/07/first-humanitarian-impact-bond-successfully-brings-physical-rehabilitation-services-to-conflict-affected-communities/ و https://avarchives. icrc.org/Film/28217.

(57) Mark Gibson and others, "Blended finance solutions for clean energy in humanitarian and displacement settings: lessons learnt – an initial overview", Norwegian Refugee Council, January 2022.

النزاع. كما وفّر البرنامج التدريب للموظفين المحليين، وأنشأ نظاماً رقمياً لإدارة المراكز لتحسين جمع البيانات وتتبع نتائج المرضى، ووصل إلى أكثر من 600 3 مريض[58]. إلا أن التمويل الذي تعهدت به الجهات الممولة للنتائج كان أقل مما كان متوقعاً في البداية، كما ثبت أن تكييف الاستثمار في الأثر الاجتماعي مع السياقات الإنسانية أمر معقد ومكلف[59].

رابعا - توصيات بشأن الخطوات المقبلة

51 - بالنظر إلى الفجوات الكبيرة والنقص الحاد في التمويل اللازم لتحقيق التنمية الاجتماعية وتنفيذ خطة عام 2030، هناك حاجة ملحة لتعبئة تمويل إضافي ومبتكر من جميع المصادر، يراعى فيه منظور الإعاقة، مثل ذلك الذي أوجدته التكنولوجيات الرقمية والتطورات القانونية والسياساتية على المستوى المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالضرائب والتمويل من أجل التنمية المستدامة. ولتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال سياسات التنمية الاجتماعية، لا بد من إشراكهم في جميع مراحل صنع القرار، بما في ذلك في صياغة السياسات وتخصيص الموارد، واعتماد نموذج صريح قائم على حقوق الإنسان يركز على إعمال واحترام الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية.

52 - ويمكن للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين اعتماد التوصيات السياساتية المبينة أدناه، بهدف تعزيز سياسات التنمية الاجتماعية من خلال التمويل الابتكاري وتشجيع تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

53 - فيوصى بأن تقوم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بما يلي:

(أ) وضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات لتعميم مراعاة منظور الإعاقة في وضع السياسات الاجتماعية وتمويلها: وتشمل المبادئ العامة في هذا الصدد دمج إمكانية الوصول والتصميم العام؛ والتحديد الصريح للأشخاص ذوي الإعاقة كفئة مستفيدة ومراعاة الشمول بشكل استباقي، في تقييمات الاحتياجات الأولية وغيرها؛ وتحويل الموارد بعيداً عن التدابير التي لا تتوافق مع الاتفاقية؛ وإنشاء عمليات تشاور قوية وميسرة مع الأشخاص ذوي الإعاقة وممثليهم؛ والنظر في إدماج منظور الإعاقة في جميع مراحل صياغة السياسات ووضع الميزانيات؛

(ب) تعزيز عائدات التمويل الابتكاري، بطرق منها استخدام التكنولوجيات الناشئة لإنشاء آليات تمويل جديدة: وتشمل المبادئ العامة في هذا الصدد سد الثغرات في المعلومات للتوفيق بين الجهات المانحة والشركاء في إنشاء آليات التمويل الابتكاري وضمان وضوح الهدف الذي يركز على الأثر الإنمائي؛ واعتماد نهج استراتيجي طويل الأجل لتحقيق عدد من أهداف التنمية الاجتماعية؛ وتحسين وتعزيز آليات وهياكل التنسيق لجمع وتخصيص التمويل والموارد، بما في ذلك على المستوى المتعدد الأطراف؛ وتنشيط تعددية الأطراف وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين كأساس لاستحداث آليات مبتكرة جديدة لتمويل التنمية

(58) Impact Investing Institute, “ICRC humanitarian impact bond: ICRC, supported by Kois”, case study, n.d.

(59) Ecorys and United Kingdom, Department for International Development, “ICRC humanitarian impact bond for physical rehabilitation”, case study. متاح عن طريق هذا الرابط: https://s3.eu-west-2.amazonaws.com/golab.prod/documents/ICRC_Programme_for_Humanitarian_Impact_Investment.pdf.

الاجتماعية؛ وتهيئة بيئة سياسية واقتصادية مواتية للوصول بالتكنولوجيات الناشئة إلى مرحلة النضج ولتمكين آليات التمويل الابتكاري من تحقيق الاستدامة والنمو؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة القطاع الخاص؛

(ج) ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل صنع القرار: وتشمل المبادئ العامة في هذا الصدد ضمان إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وممثليهم في جميع مراحل دورة صنع السياسات، بدءاً من مرحلتي التصميم والتنفيذ وحتى مرحلتي الرصد والتقييم؛ وضمان إتاحة إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة لصنع القرار، بطرق منها توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة والمعلومات ذات الصلة لمجموعة واسعة من الأشخاص ذوي الإعاقة، حسب الاقتضاء؛ وضمان المشاركة والتشاور بطريقة مجدية؛

(د) تحسين جمع البيانات والتدريب والتوعية: وتشمل المبادئ العامة في هذا الصدد بناء القدرات التقنية لقياس النتائج والأثر الإنمائي للتمويل الابتكاري من منظور الإعاقة؛ وتحسين جمع الأدلة والبيانات من خلال ضمان تصنيف البيانات حسب الإعاقة؛ وتنفيذ برامج توعية وتثقيف بشأن إدماج منظور الإعاقة في الميزانيات وصنع السياسات في جميع المراحل، بدءاً من التخطيط والتصميم والتنفيذ وحتى الرصد والتقييم؛ وتعزيز بيئة داعمة للدعوة من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم؛

(هـ) وضع أهداف صريحة وطموحة للتمويل الابتكاري والتنمية الاجتماعية في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المقبلين: وتشمل المبادئ العامة في هذا الصدد خلق أوجه تآزر بين المؤتمرين العالميين لتحقيق التكامل بين النتائج والمكاسب الإنمائية المتحققة من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة وبالاشتراك معهم ومن جانبهم وتعظيم تلك النتائج والمكاسب؛ واعتماد نهج شامل من خلال مواءمة الأهداف والإجراءات الخاصة بالتمويل والتنمية الاجتماعية مع العمل المناخي والمفاوضات الحكومية الدولية الحالية بشأن إنشاء إطار ضريبي دولي؛ وتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة كفئة مستفيدة.

خامسا - أسئلة إرشادية لحلقة النقاش

54 - تُعرض الأسئلة التالية لينظر فيها جميع المحاورين والمشاركين الذين سيحضرون مناقشة المائدة المستديرة التي ستنظم في إطار البند 5 ’2‘ (أ) من جدول الأعمال، مع مراعاة الموضوع الشامل للدورة الثامنة عشرة للمؤتمر، وهو ”تعزيز الوعي العام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومساهماتهم في التنمية الاجتماعية في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية“:

(أ) ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق التنمية الاجتماعية من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة وبالاشتراك معهم ومن جانبهم؟

(ب) ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه تمويل التنمية المراعية لمنظور الإعاقة، لا سيما من خلال التمويل الابتكاري؟

(ج) كيف يمكن لوجهات نظر المجتمع العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة وأصواتهم وأولوياتهم أن تنعكس وتدرج في عمليات ومخرجات المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المقبلين؟

(د) انتقالا من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي، يرجى مشاركة بعض الأمثلة على أفضل الممارسات المتعلقة بعمليات وآليات ضمان مساهمة الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم بشكل هادف في عمليات صنع القرار في مجال التنمية الاجتماعية؛

(هـ) بالنظر إلى الموضوع الشامل للدورة المقبلة للمؤتمر، وهو "تعزيز الوعي العام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومساهماتهم في التنمية الاجتماعية في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، ما هي بعض العناصر الأساسية المطلوبة لدعم الوعي العام وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟